قاعدة بيانات

تعداد القتلي في مصر 2019

الدليل والمنهجية

مخزن البيانات الحرة

Open Data Tank Initiative e.V

أولًا: تقديم مختصر للدليل:

تضم "قاعدة بيانات تعداد القتلى" جميع حالات القتل علي خلفية التغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت في مصر في خلال الفترة من يناير 2019 حتي نهاية ديسمبر 2019 (بحيث تم استبعاد حالات القتل الناتجة عن حوادث الإهمال الجسيم من مؤسسات الدولة، وكذلك حوادث الطرق، وحالات القتل علي خلفية جنائية الغير متصلة بالتغيرات السياسية).

تعتبر قاعدة البيانات مفتوحة المصدر ومنشورة برخصة المشاع الإبداعي بحيث تشمل تفاصيل شخصية وقانونية وإجرائية للقتلى فيما لا يتعدى انتهاك الخصوصية، حيث تضم بيانات قانونية (الأرقام القضائية والدعوي الجنائية) وإجراءات (الوضع القانوي، اماكن احتجاز مر عليها، الحالة الصحية قبل او اثناء حدوث الواقعة،المنشأت الطبية التي مر عليها) وبيانات واقعة الاتهام نفسها (نوع الواقعة ومكانها وزمانها) وبيانات شخصية (الاسم والسن ومحل الإقامة والوظيفة).

من خلال قاعدة البيانات، تم إعداد إحصاءات وصفية وعروض بصرية بين عديد من المتغيرات (مثل خلفية ونوع واقعة القتل، أبعاد زمنية وجغرافية لواقعة القتل، المرحلة العمرية والنوع الاجتماعي والجنسية والوظيفة للقتلى، نوع طريقة الوفاة، الفترة السياسية الزمنية التي حدثت بها واقعة القتل، الأبعاد الزمنية لحالات القتل).

المنهجية التي تم الاعتماد عليها هي Methodology of Triangulation and Data Verification المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية، وكانت مصادر المعلومات الأساسية هي مصادر جهات رسمية عبر وسائل إعلام بحيث تمثل نسبة 80% باعتباره المصدر الأكثر مصداقية من إجمالي الحالات، ثم مصادر حقوقية (مراكز وحملات حقوقية وشهادات) بحيث تمثل نسبة 1 %، ثم المصادر الصحفية حيث تم الاعتماد عليها كمصادر تكميلية للمصادر الأساسية.

ثانيًا: محتويات الإصدار:

- ملف قاعدة البيانات التفصيلي على هيئة xlsx والتي تحتوي على الإصدار المعلوماتي: نسخة كاملة تحتوي على قاعدة البيانات وورقة sheet لتمثيل البيانات إحصائيا.
- صور screenshots لجداول الإحصائيات.
- ملف pdf عن الدليل والمنهجية.

ثالثا: معايير إدراج واستبعاد الحالات:

1. البعد الزماني: يشترط أن يكون حالة القتل قد حدثت خلال الفترة الزمنية من يناير 2019 حتى نهاية يناير 2019، بغض النظر عن سبب القتل نفسه الذي يمكن أن يكون قبل تلك الفترة.

2. البعد المكاني: صدور حالة القتل داخل حدود جمهورية مصر العربية، بغض النظر عن مكان واقعة الاتهام داخل مصر أو خارجها.

رابعًا: معايير ووحدة التعداد الإحصائي:

- الأعداد الوادرة في الجداول الإحصائية تُمثل إجمالي عدد الأشخاص
- الغرض الأساسي من البناء المعلوماتي والإحصائي هو رسم الأنماط والسلوكيات العامة وقائع القتل، ولكن في حالة القتل ذات البعد السياسية فالغرض هو تمثيل الواقع بشكل كامل.
- الأعداد داخل الجداول الإحصائية في القضايا ذات الخلفية السياسية تُمثل "نسبة" مما يحدث على أرض الواقع، ولكن يمكن اعتبارها أنها نفس النسبة "تقريباً" في مختلف النطاقات الزمانية والمكانية والظرفية، وذلك بسبب الاستعانة بمختلف المصادر على مستوى الجمهورية مع مراعاة عامل "المركزية الشديدة للمعلومات" عبر التنويع والتركيز على المصادر الغير مركزية والمحلية المختلفة.
- العدد صفر لا يعني عدم وجود حالات مطلقاً أو واقعياً، ولكنها تعني عدم التوصل إلى حالات حسب نفس آلية جمع المعلومات والمنهجية ومعايير إدراج الحالات.

خامسًا: آلية جمع المعلومات والمصادر:

* هناك مساران متوازيان للاستعانة بالمصادر:

1- المسار الأول: المصادر الرئيسية لاعتماد الواقعة نفسها:

- وهي المصادر التي يتم الاستعانة بها لإدراج حدوث الحالة بالفعل، أي شخص تعرض للقتل، بغض النظر عن باقي البيانات الشخصية والقانونية والإجرائية للحالة. وهنا نستعين بأدق المصادر مثل الوثائق الرسمية والمصادر الرسمية المنشورة عبر وسائل الاعلام.

2- المسار الثاني: المصادر التكميلية من أجل البناء المعلوماتي لتفاصيل الواقعة:

- وهي المصادر التي يتم الاستعانة بها لإكمال البناء المعلوماتي للواقعة بعد اعتمادها في المسار الأول، أي استكمال باقي البيانات الشخصية والإجرائية للحالة مع مراعاة منهجية التحقق من البيانات المُوضحة في القسم التالي.

* مصادر المعلومات:

- مصادر المعلومات التي تم الاستعانة بها في البناء المعلوماتي لقاعدة البيانات الأولية بشكل رئيسي هي "مصادر أولية" (معلومات تم التحقق منها لوجود المصدر الأساسي لنشأتها)، بينما تمت الاستعانة بالمصادر الثانوية كمصادر تكميلية للبيانات الشخصية وباقي الإجراءات والبيانات القانونية.

- تم وضع رابط مباشر لتلك المصادر تفصيلياً حيث أنه لكل حالة في قاعدة البيانات، حيث تصل أعمدة الروابط إلى 136 عمود حسب توفر المصادر لكل حالة على حدة.

- يمكن تقسيم أنواع مصادر المعلومات كما يلي:

1. المصادر الرسمية المنشورة عبر وسائل الاعلام : تمثل نسبة 60%.
2. مصادر حقوقية (مراكز وحملات حقوقية وشهادات فردية): 8 %
3. مصادر صحفية : حيث تم الاعتماد عليها كمصادر تكميلية للمصادر الأساسية.

* البيانات الوصفية أو الفوقية Metadata لكل واقعة:

- هي بيانات جديدة تصف البيانات الأساسية (مثل بناء متغير "المرحلة العمرية" لعمود "السن" وتقسيمها إلى قاصر وبين 18-30 سنة وبين 31-40 سنة وبين 41-50 سنة وأكبر من 50 سنة).

- البيانات الوصفية هي أدق ما تم التوصل إليه من جميع المعلومات المُتاحة وفقاً لقواعد إحصائية في مجال العلوم الاجتماعية، ولكنها ليست بالضرورة كاملة الدقة (100% هي نسبة مطلقة غير واقعية في الأبحاث الاجتماعية) حيث أنه هناك معايير فرضيات واستنتاجات.

- تم تمييز أعمدة البيانات الوصفية داخل قاعدة البيانات بالخلفية ذات اللون الأصفر.

سادسًا: منهجية التحقق من البيانات وعوامل تقييم المعلومات:

تم استخدام منهجية التحقق Methodology of Triangulation and Data Verification المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية، والتي يتم فيها الاعتماد على مصادر مختلفة لنفس المعلومة أو مجموعة المعلومات، ويتم خلال تلك العملية تقييم المعلومات الواردة من مصادر مختلفة وفقاً لعدة عوامل للاستبعاد أو التعديل أو الدمج أو الإضافة.

- مراحل تفكيك المحتوى المعلوماتي والتعامل معه:

1. الفهم: بقراءة وفهم السياق وطبيعة تركيب البيانات ومصدر المعلومات والمحتوى المعلوماتي الموجود كاملًا واستيعابه مع تجاوز المصطلحات المستخدمة أو أية أخطاء أوأغراض بشرية.

2. التقسيم والتصنيف: بتفكيك وتحديد المحتوى المعلوماتي وتحديد وحدة التعداد الإحصائي وإدراج كل معلومة في خاناتها بقاعدة البيانات.

3. بناء تصنيفات للبيانات (البيانات الوصفية): حيث يتم فهرسة البيانات وتكويدها بحيث تكون أدق ما تم التوصل إليه من جميع المعلومات المُتاحة وفقًا لقواعد إحصائية في مجال العلوم الاجتماعية.

4. معالجة الفجوات المعلوماتية: لأي من المتغيرات بإعادة بناء مستويات أخرى لمصادرالمعلومات.

5. الاستنتاج: باستنتاج معلومات جديدة صحيحة 100%، ولكنها غير موجودة في المحتوى المعلوماتي الحالي (مثل استنتاج نوع كل واقعة من خلال قراءة نص الخبر أو تحليل الواقعة).

6. الفرضية: بافتراض معلومات بنسبة كبيرة قد تكون صحيحة، ولكنها غير موجودة في المحتوى المعلوماتي الحالي، وذلك وفقا لمعايير مُحددة أكاديمياً وخبرات ورؤية عامة للباحث.

عوامل تقييم المعلومات:

1. حسب نوع الواقعة ومكانها وزمانها.
2. حسب العناصر المتداخلة في الواقعة.
3. حسب كم التفاصيل المتوفرة للمصدر.
4. حسب تطابق التفاصيل الإطارية لمعلومات المصدر مع الحقيقة.
5. حسب كم التضارب والأخطاء بين التفاصيل الداخلية لمعلومات المصدر.
6. حسب منطقية ومنهجية التفاصيل الداخلية لمعلومات المصدر.
7. حسب تقادم المعلومات.

سابعًا: الإطار المفاهيمي وتصنيف البيانات:

*** تعريف مصطلح "حالة قتل" في قاعدة البيانات:

- مصلطح "حالة قتل" يمثل شخص قتل على خلفية أحداث سياسية أو خلال أحداث طائفية، أو خلال احتجاجات اجتماعية، أو نتيجة استخدام مفرط للقوة، أو نتاج لأعمال إرهابية، أو خلال حملات أمنية (علي خلفية سياسية).
- تضم قاعدة البيانات كل إجراء/فعل قضائي يتعلق بوقعة القتل داخل مصر خلال الفترة يناير 2019 حتى نهاية ديسمبر 2019 بغض النظر تاريخ سبب واقعة القتل نفسها التي قد تكون حدثت قبل عام 2019.
- مصطلح "عدد الحالات" المُستخدم في الجداول الإحصائية يُمثل عدد حالات القتل التي تمت خلال فترة الرصد.

*** معايير تقسيم المعلومات:

يمكن توزيعها إلى أربع أنواع من المتغيرات كما يلي:

أ. متغيرات تتعلق بخلفية الواقعة:

* تم تقسيم الحالات وفقاً لخلفية واقعة الاتهام كما يلي:

1. سياسية: تمثل وقائع القتل التي حدثت على خلفية التغيرات السياسية في مصر بمختلف أشكالها (أعمال إرهابية، تظاهرات واعتصامات، أحداث عنف واعتداءات).
2. اجتماعية : تمثل وقائع القتل التي حدثت خارج إطار التغيرات السياسية مثل الاحتجات علي خلفية مطالب اجتماعية.
3. رياضية: مثل وقائع القتل التي حدثت داخل أو بمحيط منشأت رياضية ، مثل : واقعة الدفاع الجوي.
4. طائفي : تمثل حالات القتل التي حدثت علي اساس ديني.
5. طائفي ذات بعد سياسي : تمثل حالات القتل التي تحدث علي اساسي ديني بهدف سياسي.

*تم تقسيم الحالات طبقًا لنو ع الفعالية ونوع الواقعة كما يلي:

-**حدث داخل مكان الاحتجاز**: ويقصد بها وقائع القتل المتركبة داخل أماكن الاحتجاز رسمية كانت او غير رسمية، وسواء لمحتجز أو محامي أو فرد من افراد الداخلية، وتم تقسيم نوع الواقعة الي:

- وفاة نتيجة الاهمال الطبي .
- تعذيب .
- اضراب

-**تحرك أمني** : يقصد به الوقائع التي بدأت بتحرك الجهات الامنية والمعنية لفعل ما وتم تقسميه الي:

- مداهمات أمنية.
- كمين أمني.
- عمليات قصف جوي / مدفعي.

-**عمل ارهابي** : وهي الوقائع القائمة علي ارتكاب الافعال التي حددها وصنفها قانون مكافحة الارهاب المصري[1]، كأعمال ارهابية وصنف نوعها في قاعدة البيانات كالاتي:

- اغتيال.
- محاولة اغتيال.
- هجوم مسلح.
- العثور علي متفجرات.
- تفجير.
- واقعة طائفية فردية.

ب. متغيرات تتعلق بواقعة الاتهامات:

* تم تقسيم الحالات وفقاً لمحافظة واقعة الاتهام كما يلي:

- تم اعتبار التقسيم الإداري للجمهورية وهي 27 محافظة.

* تم تقسيم الحالات وفقاً للإقليم الجغرافي لواقعة الاتهام كما يلي:

1. المحافظات المركزية: تشمل محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية.
2. محافظات الدلتا: تشمل محافظات القليوبية والدقهلية والشرقية والغربية والمنوفية والبحيرة وكفر الشيخ ودمياط.
3. مدن القناة: تشمل محافظات بورسعيد والإسماعيلية والسويس.
4. محافظات الصعيد: تشمل محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان.
5. المحافظات الحدودية: تشمل محافظة شمال وجنوب سيناء ومرسى مطروح والبحر الأحمر والوادي الجديد.
6. غير معلوم: تشمل الحالات الغير معلوم فيها مكان الواقعة.

ج. متغيرات تتعلق بالبيانات والإجراءات كمايلي:

* تم تقسيم البيانات الإجرائية كما يلي:

1. اماكن احتجاز مر عليها : وذالك في حالة اذا كانت القتيل محتجز.

[1] رقم 57 لسنة 2014

2. منشآت طبية مر عليها : وهي المستشفيات التي قد مر عليها قبل او بعد الوفاة.
3. الحالة الصحية قبل أو خلال حدوث الواقعة.

د. متغيرات تتعلق بالبيانات الشخصية كمايلي:

* تم تقسيم الحالات وفقاً لجنسية القتيل كما يلي:

1. مصر.
2. أفريقيا
3. أوروبا أو الولايات المتحدة.
4. الدول العربية
5. أمريكا اللاتينية.
6. أسيا.

* تم تقسيم الحالات وفقاً للفئة العمرية للقتلي كما يلي:

1. أقل من 10 سنوات.
2. بين 10 – 14 سنة
3. بين 15 – 18 سنة
4. بين 19-30 سنة.
5. بين 31-40 سنة.
6. بين 41-50 سنة.
7. أكبر من 50 سنة.
8. غير معلوم.

* تم تقسيم الحالات وفقاً للنوع الاجتماعي للقتلي كما يلي:

1. ذكر.
2. أنثى.

* تم تقسيم الحالات وفقاً للمرحلة العمرية للقتلي كما يلي:

1. بالغ
2. قاصر.

* تم تقسيم الحالات وفقاً لنوع جهة الشخص كما يلي:

1. مجموعات مسلحة
2. مدني
3. مؤسسات شرطية
4. مؤسسات قضائية
5. مؤسسة جيش

* تم تقسيم الحالات وفقاً لصفة الشخص بالواقعة كما يلي:

1. تابع لجهات نظامية : مثل العاملين بالمؤسسات الشرطية والجيش.
2. غير تابع لجهات نظامية : مثل المدنيين.

* تم تقسيم الحالات وفقاً لمحافظة إقامة القتلى كما يلي:

- تم اعتبار التقسيم الإداري للجمهورية وهي 27 محافظة.

* تم تقسيم الحالات وفقاً لفئة الوظيفة للقتلى كما يلي:

1. عضو هيئة تدريس: تمثل الدكاترة والأساتذة الجامعيين والمعيدين بالجامعات.
2. طالب تعليم عالي: تمثل طلاب الجامعات.
3. طالب تعليم أساسي : تمثل طلاب المرحلة الاعدادية و الثانوية
4. نقابات مهنية: تمثل الأشخاص التابعون لنقابات مهنية مثل المهندسين والصيادلة والعلميين والأطباء والمحامين والمعلمين والصحفيين.
5. الحرفيون والفلاحون والعاملون باليومية.
6. قطاع خاص وأعمال حرة: تشمل أيضاً العاملين في المجتمع المدني وأصحاب الأعمال والتجار.
7. مؤسسات شرطية.
8. مؤسسات جيش.
9. مؤسسات قضائية.
10. قطاع حكومي.
11. بدون عمل.
12. غير معلوم.

هـ. متغيرات مرتبطة بحالة القتل كمايلي:

* تم تقسيم الحالات وفقاً لروايات الواقعة كما يلي:

1. روايات اولي : وهي التي تصدر من جهات رسمية مثل وزارة الداخلية او المتحدث العسكري.
2. روايات ثانية : وهى الرواية المقابلة للرواية الرسمية.

* تم تقسيم الحالات وفقاً نوع طريقة الوفاة كما يلي:

1. تعد بالضرب أو إحداث إصابة : وتشمل (حرق، خنق، طعن، ذبح)
2. طلق ناري
3. تفجير أو قصف جوى
4. دهس أو حادث اصطدام
5. اختناق
6. سقوط من علو
7. غير معلوم

ثامنًا: نظام الفهرسة والفرضيات:

- تم ترتيب الحالات/الصفوف بالكامل داخل قاعدة البيانات حسب النظام المُفهرس التالي للأعمدة:

1. تاريخ الواقعة: مُرتبة حسب يوم الواقعة.
2. ثم محافظة الواقعة Governorate Level : حسب ترتيب المحافظات المركزية ثم محافظات الدلتا ثم مدن القناة ثم محافظات الصعيد ثم المحافظات الحدودية.
3. ثم دائرة قسم شرطة الواقعة District Level : وهي دائرة محضر الاتهام أو واقعة التظاهر وليست دائرة القبض.
4. ثم مكان الواقعة داخل دائرة قسم الشرطة (الحي أو القرية) Sub District Level إن وُجد.
5. ثم اسم مفهرس للواقعة "جغرافيا وزمنيا"، مُكون من تلك التراتبية السابقة.

- في خانة "اسم مُفهرس للواقعة جغرافيا وزمنيا"، تمت مراعاة أن يكون مُفَهَّرساً حسب النظام المُفهرس التالي:

1. كلمة البداية "أحداث".
2. ثم خلفية الواقعة "سياسية أو اجتماعية أو طائفية".
3. ثم محافظة الواقعة.
4. ثم دائرة قسم شرطة الواقعة.
5. ثم مكان الواقعة حال توفره.
6. ثم تاريخ الواقعة "يوم/شهر/سنة".

- مثال ذلك؛ (أحداث سياسية - القاهرة - قصر النيل - محيط ميدان التحرير 2011/01/25).
- تم فصل اسم مميز للواقعة أو مدى ارتباطها بحدث معين أو وجود اسم إعلامي لها في خانة جديدة تحت عنوان "حدث عام أو اسم إعلامي للواقعة".

- في خانة اسم الشخص أو اسم الشهرة، تمت مراعاة أن تكون أسماء جميع الأشخاص في ملف الإكسل وفقاً للمعايير الأرشيفية للغة العربية، مما يُسَهِّل من عملية البحث بعد الضغط على CTRL+F أو إعادة استخدامها أكاديميا بواسطة برامج إدارة البيانات، كما يلي:

✓ الألف "أإآ" تُكتب "ا"بدون همزات.
✓ التاء المربوطة "ة" تُكتب "ه".
✓ الألف المقصورة "ى" تُكتب "ي".
✓ كلمات "عبدالله عبدالرحمن .." تُكتب "عبد الله عبد الرحمن ..".

- تم اعتبار اصطلاحات أقسام الشرطة بنظام فهرسة مُوَحَّد كما يلي:

✓ إطلاق توصيف "قسم..." على أي قسم أو مركز شرطة.

✓ تم توحيد توصيف "بندر..." على كل قسم شرطة وحيد متواجد ببندر المدينة.

✓ تم توحيد توصيف "مركز..." على كل قسم متواجد بضواحي وقرى المدينة.

- تمت مراجعة قاعدة البيانات بالكامل، من أجل تقليل نسبة "الازدواج الحسابي" بتجنب التكرار، وذلك عن طريق عقد مقارنات تحليلية وواقعية بالنسبة للبيانات الشخصية أو القانونية أو الإجرائية أو الوصفية للوقائع، من أجل الوصول إلى أكبر دقة ممكنة.

- هناك افتراضات محدودة ضمن متن التقرير في تفاصيل تحليلية ودقيقة جداً مرتبطة بسياقات ونهج عام لما يجري على أرض الواقع كما تم التوضيح مسبقاً في قسم " منهجية التحقق من البيانات وعوامل تقييم المعلومات"، وهي كما يلي:

1. فرضية "ذكر" للمجهولية في النوع الاجتماعي.
2. فرضية "بالغ" للمجهولية في السن.
3. فرضية "مصري" للمجهولية في الجنسية.
4. فرضية "محل الإقامة هو نفسه محل الواقعة والعكس" للمجهولية في محل الإقامة أو محل الواقعة.

تاسعاً: معايير ورخصة نشر قاعدة البيانات:

- قاعدة البيانات مفتوحة بالكامل ومنشورة برخصة قواعد البيانات المفتوحة .Open Database License (ODbL) v1.0
- تمت مراعاة مبدأيّ "عدم انتهاك الخصوصية "و "عدم جلب الضرر".
- تم نشر قاعدة البيانات بنفس البيانات الوصفية Meta data المستخدمة داخل ملف الإكسل دون حذف، من أجل المراجعات والتدقيق، مع إدراج المعادلات الإحصائية جميعها مفتوحة، كمزيد من الشفافية وإتاحة التعلم.
- تمت مراعاة الشفافية والدقة والالتزام الكامل بتحديد المنهجية وذكر المصادر لكل معلومة بشكل تفصيلي.
- تم حجب عديد من عناوين دقيقة لمحل إقامة أشخاص، حيث تمت مراعاة احترام الخصوصية وعدم تمييز هؤلاء الأشخاص في محيط إقامتهم أو إقامة ذويهم بعلامات دلالية مباشرة مثل رقم الشقة أو المنزل أو الشارع وخلافه.

عاشراً: التحديات وإشكاليات المتعلقة بعمليات جمع المعلومات والأرشفة:

- مركزية المعلومات بشكل عام في مصر.
- صعوبة الوصول لمكان الواقعة.
- عدم توفر المعلومات في بعض النطاقات، وندرتها الكبيرة في حالة القضايا ذات الخلفية الجنائية.
- المخاطر الأمنية.
- عدم الخبرة القانونية الكافية وقلة استخدام المصطلحات القضائية الدقيقة لدى الجماعة الصحفية.
- عدم الوعي المجتمعي أو الفئوي بأهمية وجدوى التوثيق.
- التناقضات والمبالغات والتضليل في المعلومات.
- عدم قدرة مصدر المعلومة على التعبير وإيصال المعلومات بسهولة.
- الحفاظ على الخصوصية وعدم جلب الضرر.